«صباح القمة»

د. فيصل الشريفي
bareedfaisal@hotmail.com

سبق، قمة الكويت أو القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، تحضير لأكثر من عام، لمؤتمر أريد منه انتشال السفينة العربية من الغرق بوضع برامج تنموية ترتبط بحياة وقوت المواطن العربي الذي عانى عدم استقرار لسنوات عجاف، امتدت طويلاً دون أن يمسك أحد بدفة السفينة، مبحراً بها نحو شاطئ التنمية.

هذه القمة الاستثنائية أتت في ظروف استثنائية أيضاً على الرغم من أن موعدها معروف مسبقاً، لكنها جاءت بعد حدث غزة الذي عزف على وتر مهم في حياة الأمة، ومن خلاله يمكن أن نكتشف مصادر قوتنا وأيضاً مواطن ضعفنا... الكويت دائما تقود الفكر النهضوي الذي يعود على شعبها بالخير الكثير، وهي ليست أنانية بحيث يعود خيرها على كل الأمة.

إننا في شوق لبرامج واقعية تكافح الفقر والأمية والمخدرات والأمراض الوبائية وأمراض العصر، ويقابلها طموح في جودة التعليم ومهنية وحرفية في الصناعة، والتكنولوجيا، والتجارة، والزراعة، وخدمات البنى التحتية، والخدمات الصحية المتميزة.

كما نريد أن تكرس هذه القمة مبدأ العيش الكريم لكل أبناء الوطن العربي بالممارسة الديمقراطية التي لا تُحد إلا بإطار الحقوق والواجبات. نعم كلنا ننظر إليكم يا زعماء الأمة داعين الله أن يوفقكم لصلاح شعوبكم، ونعم كلنا ننظر إلى صباح القمة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، حفظه الله ورعاه، بأن يجعل هذه القمة متميزة في كل شيء، من توحيد الصف العربي في مواجهة أعداء الأمة، وأن يعرف عدونا قبل صديقنا أن أبناء الوطن العربي فيهم من أصحاب القمة وأصحاب الهمة رجال يحملون الأمانة، يتحركون ويمشون أحراراً كما ولدتهم أمهاتهم، لا يساومون ولا يداهنون، يخافون الله ويخلصون لأوطانهم.

هنا تركت القلم متابعاً الافتتاح وما سيؤول إليه اجتماع الكويت، وإذا بصباح الخير يضع كل العرب أمام مسؤولياتهم غير معاتب لأحد، ولا مائل لطرف دون الآخر، فكان حديثه كالبلسم، يحيي الأمل، ويستنهض الشيم في النفوس، لذا كان لحديثه الأثر البالغ في كلمات الرؤساء، التي ترجم قيمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، فقد كان كبيراً كعادته، وألمه حال الأمة فوقف صادقاً شامخاً داعياً إلى تناسي الخلافات من أجل الدم الفلسطيني الذي لا تعادله كنوز الأرض، حتى لو كان نقطة واحدة.

إن لقاء الكويت أثبت أن العرب قد يختلفون بعض الأحيان، لكنهم يتفقون على قضايا الأمة، فها هي غزة في العين، وها هي الكويت تجمع القلوب.

تميزت القمة بإصلاح ذات البين، والخطط التنموية، وفي كل شيء، وعسى الله أن يجعلها نقطة انطلاق إلى القوة العربية، ونقطة اكتشاف الإمكانات والطاقات، ونقطة الصدق والإيمان بأن الشعوب العربية قادرة على النهوض والمواجهة.

كما سعد الشارع العربي باللقاء والتصريحات التي تبعته، والذي ضم كلاً من ملوك ورؤساء المملكة العربية السعودية، ومصر، وسورية، وقطر، والأردن، والبحرين، والكويت الدولة المضيفة.

لقد نجح صباح القمة بانتشال السفينة، وإصلاح ثقوبها، فشكراً لابن الكويت سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح.

ودمتم سالمين.

ماذا بعد قمة الشعوب؟

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

تميزت قمة الكويت بتحويل بوصلة اللقاءات الرسمية على مستوى الزعماء العرب نحو الاهتمام المباشر بهموم المواطن العربي ومشكلاته وظروفه المعيشية وتحدياته المستقبلية، وذلك في سابقة مهمة وغير معهودة جسدت رؤى وتطلعات صاحب السمو الأمير في هذا الشأن.

ولعل ما أكسب القمة العربية الأخيرة من نجاح في بعدها الموضوعي على الأقل هو التعطش الكبير من الشعوب العربية لتلمس قضاياها اليومية، وأشكال المعاناة التي تواجهها مئات الآلاف من الأسر في ظل عالم بلغ مداه في غزو الفضاء الخارجي، واختزال خطوط الطول والعرض على كوكب الأرض، وتفجر الإبداعات الإنسانية في مختلف شؤون الحياة، بعيداً عن الخطابات الرنانة والشعارات المتكررة التي دأبت عليها القمم السابقة، وعلى مدى أكثر من نصف قرن.

وحتى إذا كانت الخلافات السياسية بين القادة العرب لاتزال أسيرة هواجس الشك والريبة، والتي رغم إعلان المصالحة المعلنة كادت أن تعصف حتى بالقمة الناجحة، فإن أفضل طرق احتواء مثل هذه التجاذبات أو على الأقل تحييدها هو التركيز على المساحات المشتركة التي يحتل فيها المواطن الخليجي والشامي والمغاربي محور الارتكاز، لأن التعويل على المصالحة العربية وإعلانات «طاح الحطب» لم تعد بصراحة من أولويات المواطن العربي، فالزعماء سواء اتفقوا أم اختلفوا، تصالحوا أم تحاربوا، التقوا أم قاطعوا بعضهم بعضا، فإنهم بلا شك يعيشون في رفاهية قد لا يستوعبها حتى الخيال من القصور واليخوت والطائرات الفاخرة والمنتجعات السياحية، وألذ ما طاب من الطعام والشراب، ومحاطون بخيرة الأطباء ويتمتعون بالضمان الوظيفي مدى الحياة!

وتبقى الشعوب في المقابل هي المغلوب على أمرها بانتظار لقمة العيش يوماً بيوم، يحلمون بسقف يظلهم وأبناءهم، والقلق يساور قلوب الآباء من أجل إيجاد فرص التعليم لأطفالهم، وشبح الموت يخيم على أجواء الأسرة بكاملها إذا ما تعرض ربها لأي عارض صحي بسبب نقص الخدمات الصحية والدواء، ويستمر هذا الواقع المرير سواءً التقى زعماؤهم مع بعضهم بعضا بالأحضان والقبلات أو تراشقوا بتهم الخيانة وعبارات الشتم والسباب!

ولهذا فإن قمة الكويت قد تكون بصيص الأمل في جمع هذا الشتات من ملايين العرب حول مجموعة من المشاريع، حرفية كانت أم صناعية، تعليمية كانت أم اجتماعية، تنموية كانت أم ذات أبعاد ثقافية وفكرية، فمن شأن مثل هذه الأفكار أن تقرب الاهتمامات والتطلعات الشعبية على امتداد العالم العربي، وأن تولد رأيا عاما مستنيرا يعزز مكانة الطبقة المتوسطة، وهي عصب الاستقرار والتنمية، ليكون ذلك أعظم خدمة تاريخية يقدمها القادة إلى شعوبهم.

ولكن تبقى هناك بعض التبعات التي يجب أن تتحملها الحكومات في ترجمة مثل هذه الطموحات على أرض الواقع، وفي مقدمتها خلق الأدوات التنفيذية والعملية لتفعيل تلك المشاريع المعلنة فوراً ودونما تأخير، وإيجاد المظلة المؤسسية لرقابة ومتابعة تنفيذها وقياس نتائجها، ولا يكون ذلك محققاً إلا في استمرارية هذا النهج في اللقاءات العليا المستقبلية، الأمر الذي يفرض مقومات الشفافية وترسيخ مبادئ المحاسبة المسؤولة، وهذا يعني بطبيعة الحال إرساء دعائم الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار، ولعل هذا هو المحك الحقيقي للعديد من الزعماء العرب إذا ما كانوا بالفعل حريصين على مستقبل شعوبهم!

... وسقطت الأقنعة

د. محمد لطفي
mmlotfy56@hotmail.com

هل كانت الشعوب في حاجة إلى تدمير غزة لتكتشف زيف وتضليل أنظمة حكم عربية بعينها؟ هل كان المواطن العربي في حاجة إلى أكثر من 6 آلاف شهيد وجريح ليدرك كذب وخداع بعض الحكام له؟... بالتأكيد لا، فمنذ وقت طويل وبعض الحكام العرب يقف عاريا أمام شعبه، ولا تفلح أوراق التوت التي يستخدمها بين وقت وآخر في ستر عوراته وأخطائه.

ولم تنجح مقالات المستكتبين من جوقة المصفقين وضاربي الدفوف في إلباس هؤلاء الحكام ثوب الحكمة والشجاعة، وأصبحت أحاديثهم وتصريحاتهم مادة للتندر والسخرية، بعد أن أضاعوا كل هيبة، وفقدوا كل حكمة... فلماذا يا حكامنا؟ لماذا تفعلون بأنفسكم ما لا نرضاه لكم؟ ومن أجل ماذا؟

صرح السيد محمود عباس «لا نريد المقاومة إذا كانت ستؤدي إلى تدمير غزة»... هكذا بلا لفّ ولا دوران صريحة واضحة لا نريد المقاومة... أما فعل الشرط الذي زاده في آخر عبارته فقد جاء ذراً للرماد في العيون، فهل لنا أن نتساءل: منذ متى كان السيد عباس يفكر في غزة؟ هل كان يبكي عليها عندما ألغى الحكومة الشرعية؟! هل كان مهتما بها حين تآمر على حركة «حماس» المنتخبة من الشعب الفلسطيني؟! بالتأكيد لا... فما يهم السيد عباس هو إلغاء المقاومة كفكر لأنه يتعارض مع فكر التسوية الذليلة والتطبيع المهين السائد في المنطقة. ونسي السيد عباس أنه رئيس حركة «فتح» التي أعلنت نفسها منذ أكثر من 4 عقود كحركة تحرر وطني... كما أن كلمة «فتح» يا سيد عباس- إن كنت قد نسيت- تعني حركة تحرير فلسطين... فبالله عليك كيف تكون رئيسا لحركة تحرير وترفض فكر المقاومة؟!

أما النظام المصري الذي أعلن أثناء أزمة غزة أنه يرفض سفر الأطباء المصريين انطلاقا من واجبه في حماية الرعايا المصريين في الخارج لأن الوضع غير آمن! وهنا نتساءل أيضاً: الآن فقط تذكر النظام بأن له رعايا في الخارج وأنه مسؤول عنهم؟!

لن أقول: أين اهتمامك ببقية رعاياك في بلاد الله الواسعة؟ ولكن ألم يكن أولى بك أن تهتم برعاياك في الداخل؟ ألم يكن أجدر بك أن تحمي رعايا الداخل من الفاسدين والمفسدين الذين استباحوا كل شيء لتحقيق أطماعهم قبل أن تطلق هذه الدعابة! وبالمناسبة نلفت نظر النظام إلى أن إسرائيل، أثناء غاراتها المتواصلة على الشريط الحدودي، أصابت عددا من «الرعايا المصريين» كذلك فماذا أنت فاعل يا نظامنا العزيز؟!

لقد أقامت الدنيا وسيَّرت المظاهرات لاستشهاد مصري- وهو حدث كبير لا شك- أثناء مظاهرات غضب للفلسطينيين على الشريط الحدودي أيضا... فماذا أنت فاعل الآن؟! فهل اعتُبر الضابط المصري الذي استشهد منذ أسبوعين من رعاياك... بينما اعتُبر المصريان المصابان نتيجة غارات إسرائيل من رعايا دولة أخرى؟ أم ماذا؟!

وفي خضم تلك الأحداث، انهالت علينا فتاوى شديدة الغرابة بعضها يقول: «إن المظاهرات التي تخرج تأييداً للفلسطينيين حرام شرعا ولا لزوم لها»... وهنا يحق لنا أن نتساءل: كيف يمكننا أن نصنّف مثل هذه الفتاوى... أهي فتاوى دينية أم سياسية؟ وماذا لو خرجت المظاهرات تأييداً لحاكم هنا وملك هناك... فهل ستجوز شرعا آنذاك؟!

أهلاً أبو مازن رغماً عنهم

فالح ماجد المطيري

لم يكتف بعض نوابنا بأنهم نوائب على الشعب الكويتي، بل امتد أثرهم وتأثيرهم ليصل إلى الشعب الفلسطيني، الذي لا ينقصه من نوائب الدهر شيء ليضاف إليها عدد من نوائبنا، ليزيدوا من مآسيه، ففي هذا الوقت والشعب الفلسطيني أحوج ما يكون إلى وحدة الصف الوطني لمواجهة آلة الدمار الصهيوني، وما خلفته من قتل ودمار، يخرج علينا مجموعة من نواب الإسلام السياسي، تحركهم إيديولوجيتهم السياسية، محاولين استغلال مشاعر التعاطف الشعبي الجارف في الكويت مع ما يحدث لأهلنا في غزة لفرض أجندتهم السياسية، ساعين إلى حصر ما تقوم به المقاومة الوطنية الفلسطينية- بكل فصائلها بما في ذلك فصيل «فتح»- على أرض غزة بتيار سياسي واحد.

وهي محاولة مكشوفة لتلميع تيارهم السياسي، وتعويض الخسائر التي تلقاها في الانتخابات الأخيرة، بعد أن خسر شعبيا نتيجة لاتخاذهم مواقف مضادة للمزاج الشعبي العام، فاتخذوا من أسلوب مهاجمة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أسلوبا لتحقيق هدفهم هذا، وزايدوا على الفلسطينيين أنفسهم، مطالبين بعدم استقباله على أرض الكويت، مطلقين كلاما جارحا وخارجا عن أصول اللياقة السياسية وآداب الضيافة، متجاوزين دورهم كأعضاء سلطة تشريعية يرسم حدودها الدستور الذي أقسموا على احترامه.

وقد أحسن وزير الإعلام الشيخ صباح الخالد قولا حين ذكّرهم بأن السياسة الخارجية من اختصاص السلطة التنفيذية، ولكن هل تنفعهم الذكرى؟

هذا التجاوز لهذه المجموعة من النواب اقترن أيضا بتناسي أن السيد «أبو مازن» ضيف على سمو الأمير، وأذكّرهم بأن احترام الضيف من احترام المضيف.

أقول لهؤلاء المزايدين إن لبس الكوفية الفلسطينية لا يعطيكم الحق في التدخل بالشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، وما محاولاتكم هذه إلا رمي لمزيد من حطب الفتنة في نار الخلاف الداخلي الفلسطيني، فاحتراماً للدم الفلسطيني الذي روى أرض غزة، وهو كما أسلفت دم يمثل كل أطياف وفصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية، أرجوكم إما أن تقولوا خيراً وإما فلتصمتوا.

جيفري دي. ساكس*

نجاح كبير في مكافحة الفقر

PROJECT SYNDICATE

إن أزمة الجوع العالمية التي نشهدها اليوم لم يسبق لها مثيل في حدتها، وهي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة. إذ إن ما يقرب من ألف مليون إنسان يعانون الجوع المزمن- بزيادة تقدر بحوالي مئة مليون إنسان عما كان عليه عدد الجوعى في العالم منذ عامين فقط. الآن تحمل إسبانيا لواء قيادة جهود مكافحة الجوع من خلال دعوة زعماء العالم إلى مدريد في أواخر شهر يناير من أجل تجاوز الأقوال إلى الأفعال. وفي ظل زعامة إسبانيا وشراكة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، فإن العديد من الحكومات المانحة يقترح جمع مصادره المالية من أجل تمكين أفقر مزارعي العالم من زراعة المزيد من المحاصيل الغذائية والإفلات من قبضة الفقر.

الحقيقة أن الفوائد المترتبة على تقديم المساعدة من جانب بعض الجهات المانحة قد تكون هائلة. فالمزارعون في إفريقيا وهاييتي وغير ذلك من المناطق الفقيرة يزرعون محاصيلهم حالياً دون الاستعانة بالفوائد التي توفرها أنواع البذور عالية الإنتاجية والمخصبات الزراعية. الأمر الذي يؤدي إلى حصيلة من الحبوب (الذرة على سبيل المثال) تقل الثلث تقريباً عما يمكن إنجازه بالاستعانة بمدخلات زراعية أفضل. إن المزارعين الأفارقة ينتجون حوالي طن واحد من الحبوب عن كل هكتار، مقارنة بما يزيد على أربعة أطنان عن كل هكتار في الصين، حيث يستخدم المزارعون المخصبات الزراعية بكثافة. ويدرك المزارعون الأفارقة أنهم في احتياج إلى المخصبات؛ إلا أنهم لا يستطيعون تحمل تكلفتها ببساطة، ولكن مساعدة الجهات المانحة من شأنها أن تمكنهم من ذلك. وبهذا لن ينجح هؤلاء المزارعون في إطعام أسرهم فحسب، بل سيصبح بوسعهم أيضاً أن يكسبوا دخلاً من السوق وأن يدخروا من أجل المستقبل. ومع تراكم المدخرات على مر بضعة أعوام يكتسب المزارعون في النهاية الجدارة الائتمانية، أو يصبح لديهم من النقود ما يكفي لشراء ما يلزمهم من مدخلات زراعية حيوية دون مساعدة من أحد.

الآن هناك إجماع واسع النطاق على الحاجة إلى زيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة لصغار المزارعين (هؤلاء الذين يزرعون هكتارين أو أقل من الأرض، أو الرعاة الفقراء)، وهو ما يشكل أمراً ملحاً في إفريقيا. في العام الماضي تولى الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مجموعة بحثية توجيهية انتهت إلى أن الزراعة في إفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من 8 مليارات دولار سنوياً من أموال الجهات المانحة- حوالي أربعة أضعاف الإجمالي الحالي- مع التأكيد بشدة على البذور والمخصبات وأنظمة الري المحسنة، والإرشاد والتدريب. يتعين على الجهات المانحة، بالإضافة إلى المساعدات المباشرة المقدمة لصغار المزارعين، أن تعمل على توفير المزيد من المساعدات لمشاريع البحث والتنمية المطلوبة لابتكار أنواع جديدة من البذور ذات الإنتاجية العالية، وبصورة خاصة لتهجين النباتات القادرة على الصمود في وجه الفيضانات المؤقتة، والنتروجين الزائد عن الحاجة، وملوحة التربة، وآفات المحاصيل، وغير ذلك من التحديات التي تمنع الإنتاج المستدام للمحاصيل الغذائية. إن مساعدة الفقراء بتوفير التقنيات المتاحة اليوم، والاستثمار في الوقت نفسه في التقنيات المحسنة من أجل المستقبل، يشكلان الجزء الأعظم من العمل.

الحقيقة أن هذه الاستثمارات تعود بفوائد عظيمة بفضل مراكز الأبحاث، مثل معهد بحوث الأرز الدولي والمركز الدولي لتحسين إنتاج الذرة والقمح، والتي وفرت البذور ذات الإنتاجية العالية والاستراتيجيات الزراعية الخلاقة التي أفضت إلى الثورة الخضراء في آسيا. الحقيقة أن هذه المراكز ليست بين الأسماء المألوفة، ولكنها تستحق ذلك بفضل نجاحاتها العلمية الكبيرة التي ساعدت في تغذية العالم، والتي سوف نحتاج إلى المزيد منها.

هناك العشرات من البلدان ذات الدخول المنخفضة التي تعاني عجز الإنتاج الزراعي، والتي ربما يتراوح عددها بين أربعين إلى خمسين دولة، تعمل الآن وفقاً لبرامج تفصيلية عاجلة لزيادة الإنتاج الغذائي بواسطة المزارع الصغيرة، ولكنها في الوقت الراهن تعاني صعوبات جمة بسبب نقص التمويل من الجهات المانحة. التمست هذه البلدان التمويل من البنك الدولي، ولقد بذل البنك جهوداً شجاعة أثناء عام 2008 للمساعدة من خلال برنامجه الجديد للاستجابة لأزمة الغذاء العالمية. ولكن البنك ليس لديه ما يكفي من الأرصدة المالية لتلبية الاحتياجات الملحة لهذه البلدان، وعلى هذا فقد اضطر إلى تقنين المساعدات وقصرها على قسم ضئيل من التدفقات المالية التي يمكن استخدامها على نحو فعّال وجدير بالثقة. ولكن في غضون ذلك يظل مئات الملايين من البشر حبيسين داخل مصيدة الجوع.

أعلن العديد من البلدان المانحة على نحو فردي عن استعداده الآن لزيادة دعمه المالي لصغار المزارعين، ولكنه مازال يبحث عن الآليات المناسبة لتحقيق ذلك الهدف. الحقيقة أن بنية المساعدات الحالية غير لائقة. ذلك أن الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الزراعة، والتي يتجاوز عددها العشرين، تعاني الانقسام الشديد ومازال حجمها غير كافٍ سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي.

ورغم الجهود المخلصة التي يبذلها العديد من المخضرمين في هذا المجال، فإن الاستجابة لأزمة الجوع مانزال غير كافية على الإطلاق. فقد أتت مواسم الزراعة وذهبت أثناء عام 2008 دون أي مساعدة إضافية تُذكر لصغار المزارعين الفقراء. وتبحث بلدان إفريقيا في جهد لا ينتهي، ومن دون جدوى في أغلب الأحوال، عن الكميات الصغيرة من الأرصدة المالية اللازمة لشراء المخصبات والبذور المحسنة.

في الوقت الحالي، أعمل أنا وبعض زملائي لمصلحة لجنة استشارية تابعة للمبادرة الإسبانية، ولقد أوصينا بأن تجمع الجهات المانحة أرصدتها المالية في حساب دولي موحد، وهو ما أطلقنا عليه آلية التنسيق المالي. وهذه الأرصدة المالية المجمعة من شأنها أن تمكن المزارعين في البلدان الفقيرة من الحصول على ما يحتاجون إليه بشدة من المخصبات وأنواع البذور المحسنة، ومعدات الري على نطاق صغير.

سوف تتمكن البلدان الفقيرة بهذا من تلقي التمويل السريع والمنتظم للمدخلات الزراعية من حساب موحد، بدلاً من العشرات من الجهات المانحة المتفرقة. ومن خلال جمع الموارد المالية في آلية تنسيق مالية موحدة للجهات المانحة، يصبح في الإمكان تقليص التكاليف الإدارية لبرامج المساعدة، وضمان إتاحة تدفقات المساعدة، وبهذا لن تضطر البلدان الفقيرة إلى التفاوض مع 25 جهة من أجل الحصول على المساعدة.

لقد ولى زمن الركون إلى الأعمال المعتادة، فقد وعدت الجهات المانحة بمضاعفة مساعداتها إلى إفريقيا بحلول عام 2010، ولكنها مازالت بعيدة عن المسار السليم. والحقيقة أن الجهات المانحة كانت تخفض من مساعداتها للبرامج الزراعية طيلة العشرين عاماً الماضية، إلا أنها بدأت الآن فقط في تحويل ذلك المسار.

ولكن في الوقت نفسه، هناك مليار إنسان يتضورون جوعاً في كل يوم. ونحن في حاجة ماسة إلى إحراز تقدم كبير على نحو ظاهر للعيان وواضح ومقنع، وقادر على تحريك قلوب وعقول عامة الناس، والبرهنة على قدرته على إحراز النجاح. إن الفرصة سانحة لصناعة التاريخ في مدريد بحلول نهاية يناير، حين تلتقي أكثر بلدان العالم ثراءً وأشدها فقراً سعياً إلى التوصل إلى حلول لأزمة الجوع العالمية. وإن أرواح مليار من فقراء العالم باتت الآن مرتبطة بهذا الجهد.

* أستاذ علوم الاقتصاد ومدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

روبرت جيه. شيللر*

التأمين ضد الركود

PROJECT SYNDICATE

في بحث حديث اقترح أوليفيه بلانشار، كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي، وعدد كبير من خبراء الاقتصاد لدى الصندوق أنه يتعين على الحكومات أن تقدم ما أطلقوا عليه «التأمين ضد الركود». بموجب هذا الاقتراح تشتري الشركات و/ أو الأفراد وثائق تأمين، ويدفع المشترون أقساط تأمين عادية، ثم يحصلون على فوائد التأمين في حالة هبوط بعض مؤشرات الاقتصاد، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحت مستوى معين. وهم يزعمون أن هذا التأمين من شأنه أن يساعد الشركات والأفراد في التعامل مع البيئة الاقتصادية الحالية التي تتسم بعدم اليقين الشديد.

إن التأمين ضد الركود قد يساعد حقاً في تخفيف الأزمة الاقتصادية عن طريق الحد من حالة عدم اليقين. إذ إن المشكلة الحقيقية التي نواجهها على أي حال هي مشكل شلل: فقد أدت حالة عدم اليقين إلى تعليق العديد من قرارات الإنفاق- من جانب المؤسسات التجارية (فيما يتصل بزيادة الإنتاج)، ومن جانب المستهلكين (في شراء المواد التي تنتجها المؤسسات التجارية). إن الحد من عدم اليقين قد يعزز من قدرة برامج التحفيز المالي، بل وربما يتفوق عليها، وذلك لأنه يتعامل مع السبب الأساسي وراء العزوف عن الإنفاق. فضلاً عن ذلك فإن التأمين ضد الركود قد لا يفرض أي تكاليف على الحكومة، على النقيض من السياسة المالية، وذلك لأنه يحفز الثقة، وبهذا ينجح في منع المجازفة التي يستهدفها التأمين. والحقيقة أن قدرة الحكومة على تقديم مثل هذا التأمين على نطاق كافٍ لجعله بلا تكاليف من بين الأسباب التي تجعلنا نفضل الخطط الحكومية على التأمين الخاص.

يشير بلانشار وزملاؤه إلى أن البنوك تستطيع أن تجعل القروض التي تقدمها للشركات مشروطة بشراء هذه الشركات لوثائق التأمين ضد الركود، وهو ما من شأنه أن يساعد أسواق الائتمان على العمل بصورة أفضل، فيعمل بذلك على معالجة المشكلة الأساسية التي أدت إلى الأزمة الحالية. كما يزعمون أن القيام بهذا من شأنه أن يخلق «نظرة قائمة على السوق للناتج واحتمالات حدوث الصدمات الشديدة في المستقبل»، رغم أنهم لا يشرحون كيفية تنظيم هذه السوق.

في الواقع، لا توجد سوق لأنواع أخرى من التأمين المرتبط بالركود توفرها الحكومة، مثل التأمين ضد البطالة، أو التأمين ضد الشيخوخة، أو التأمين ضد العجز. وبدلاً من ذلك فإن الحكومة تكتفي بتحديد أقساط التأمين وإرغام الجميع على سدادها.

إن باحثي صندوق النقد الدولي لا يقولون إن الحكومات لابد أن تفعل الشيء نفسه مع التأمين ضد الركود، أي أنهم ربما يقصدون أن الحكومات قد تعرض وثائق التأمين بالمزاد، على النحو الذي يؤدي إلى تحديد سعر للسوق. بيد أن سعر السوق سوف يعتمد بصورة أساسية على حجم التأمين الذي قد تقرر الحكومة عرضه في المزاد، وذلك لأن العرض من شأنه أن يسيطر على السعر سواء بصورة مباشرة أو من خلال تأثير التأمين على المخاطر الأساسية المرتبطة بالركود.

والحكومات في وضع جيد يسمح لها بفرض سياسات جديدة في إدارة المجازفة، الأمر الذي يجعلها قادرة على العمل كقدوة لشركات التأمين الخاصة. ولكن كبديل لاقتراح صندوق النقد الدولي، فمن الممكن إنشاء تأمين خاص بحت ضد الركود.

ومثل هذا التأمين موجود بالفعل ولكن على نطاق ضيق في هيئة تأمين على الائتمان ضد البطالة. وكانت مجموعة Assura، التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، تعمل طيلة أربعة أعوام على خطة لإصدار وثائق تأمين تكميلية خاصة لأي فرد ضد البطالة. ومن المفترض أن تمتطي وثائق التأمين الذي تصدرها هذه الشركة ظهر برامج التأمين الحكومية الأميركية ضد البطالة، فتتجنب الشركة بذلك الدخول في مجال رصد ومراقبة الأعمال.

تنطوي وثائق التأمين القائمة على السوق على مشكلة واحدة تتلخص في تبنيها استراتيجياً ثم إلغائها. إذ إن المجازفة المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي مجازفة طويلة الأمد. ولابد من تعديل سعر التأمين على نحو منتظم بحيث يتفق مع المعرفة المتفاوتة بين الجمهور فيما يتصل باحتمالات الركود، ولا يمكن السماح للناس بإلغاء وثائقهم والتوقف عن سداد الأقساط كلما أصبحت التوقعات الاقتصادية أكثر تفاؤلاً.

ويتعين على مجموعة Assura أن تحصل على تصريح من وزارة التأمين في نيويورك للفوز بتصنيف ديناميكي لأسعارها، وهو ما يعني أنها سوف تحدد أسعارها وفقاً لصيغة معينة بدلاً من استخدام سعر ثابت، على النحو الذي يسمح لأسعارها بالتفاوت في استجابة سريعة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

في بحث نُشر أخيراً واشتركت مع مارك كامسترا في إعداده، اقترحت أن تقوم الحكومات بإصدار أسهم في ناتجها المحلي الإجمالي، على أن تبلغ قيمة كل سهم واحد على تريليون من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الأسهم من شأنها أن تساعد كل بلد على حدة في إدارة المجازفات المرتبطة بناتجها المحلي الإجمالي. وفي اعتقادنا أن الجهات المصدرة لهذه الأوراق المالية سوف يكون لديها في الواقع الفعلي شكل من أشكال التأمين ضد الركود.

ثمة وسيلة أخرى لتحديد سعر سوقي للمجازفة المرتبطة بالركود، وهي تتلخص في عرض أسهم كلية (MacroShares) كتلك التي كان لشركتي، MacroMarkets، الريادة في تقديمها لأول مرة. كان أول إصداراتنا للأسهم الكلية مرتبطاً بمجازفة سعر النفط، ولكن مازلنا ندرس الخطط الخاصة بالمجازفة المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي. وهذه الأوراق المالية تتألف من شقين- أحدهما طويل الأجل والثاني قصير الأجل- وبأي كمية يطلبها السوق، على عكس الخطط التي تنفذها الحكومة.

بمجرد أن يصبح لدينا سعر سوق للتأمين ضد الركود أو المنتجات المماثلة، فإن هذا من شأنه أن يطرح سؤالاً محدداً: هل سيكون السعر مرتفعاً إلى الحد الذي يجعل قِلة من الناس فقط قادرين على شراء مثل هذا التأمين؟ نحن ندرك أننا ربما نمر في الوقت الحالي بفترة من الركود، وقد تطول هذه الفترة لبعض الوقت، وهذا يعني أن الخسائر المتوقعة حالياً هائلة. ونتيجة لهذا فقد يتردد الناس إزاء السعر وقد لا يرغبون في شراء وثائق التأمين. والتأمين الوحيد الذي قد يرى الناس أنهم قادرين على تحمل تكاليفه قد يشتمل على قسم ضخم قابل للخصم، وإذا كان ذلك القسم القابل للخصم ضخم للغاية فقد لا يشعر الناس بالاطمئنان إلى مثل هذا التأمين.

إن أي اقتراح جديد حقاً لابد أن يحمل في طياته قدراً من الشكوك. بيد أن الاقتراح الذي طرحه صندوق النقد الدولي يشكل خطوة مهمة، وذلك لأنه يتعامل مع المشكلة الأساسية التي نواجهها الآن: والتي تتلخص في أن المخاوف المرتبطة بمستقبل الاقتصاد قد تتحول إلى نبوءة ذاتية التحقيق. لذا، لا ينبغي لنا أن ننظر بارتياب إلى مثل هذه الوثيقة بسبب أوجه قصورها المحتملة.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تشكل فرصة لبعض التجارب الجديدة التي قد لا تؤدي إلى حل هذه الأزمة فحسب، بل وربما تمهد الطريق أيضاً أمام إنشاء مؤسسات قادرة على المساعدة في منع الأزمات في المستقبل. والتأمين ضد الركود يشكل واحدة من هذه الأفكار.

* أستاذ علوم الاقتصاد بجامعة يل، وكبير خبراء الاقتصاد لدى مركز أبحاث الأسواق الشاملة (LLC).
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

الجريدة. aljarida
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر
منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 - 22257037 - 22257038
فاكس: 22257035
خدمة العملاء والاشتراكات: 1828111
فاكس خدمة العملاء: 22252540
ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107
التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية
للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487